مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center For Studies And Planning

الاتفاق بين جمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية بناء على نظرية النضج

علي أسدي

ترجمة وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

بعد فترة من توتر العلاقات الثنائية بين طهران والرياض، والتي رافقتها موجة من الصراع والأزمات وصلت إلى مستوى غير مسبوق من الحرب الباردة، انبثقت أنباء المفاوضات والتفاهم بين البلدين لإعادة العلاقات وتنظيمها على الصعيد الثنائي، الأمر الذي يشير إلى إزاحة الستار عن مشهد التفاعلات الكلية بين البلدين. في هذه الأجواء السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو عن ضرورة التفاوض والاتفاق بين طهران والرياض وكيفية دراسته؟ افترض المقال أنه بسبب التطورات الداخلية والإقليمية والدولية، وجدت أطراف النزاع نفسها في مأزق مزعج ومُكْلف للطرفين، ولا توجد إمكانية للفوز من خلال تصعيد الصراع والعداء، لذلك اختارت سياسة بديلة أو مخرجاً عقلانياً للخروج من الأزمة، الغرض من هذا المقال هو تبيين الشروط التي تستند إلى هيكلة نظرية النضج عند ويليام زارتمان.

خلال العقد الأخير أدّت عوامل مثل إدراك الطرفين للفروقات الوجودية والإيديولوجية والمنافسة في إطار القوة والسلطة والتواصل الجيو سياسي، ومناطق النفوذ المشترك والنظم الإقليمية (العراق، سوريا، لبنان، اليمن، إلخ) ، والعلاقات مع واشنطن والتطبيع مع تل أبيب والطاقة والملف النووي الإيراني، وغيرها، أدّت إلى تكوين جوهر العداء بين طهران والرياض، لدرجة أنَّ حجم ووزن وأبعاد هذا العداء، تطور إلى صراع يقضي على الكثير من الموارد وإنِ استمر لكان من غير الممكن السيطرة عليه. لقد أدّت الآثار والتداعيات المدمرة لهذا العداء، سواء في المشهد الداخلي (السياسة والاقتصاد والصورة والنظرة السلبية للبلدين كلٍّ تجاه الآخر) وفي المنطقة، إلى جانب انهيار المتغيرات لترتيبات النَّظم السابق في الخليج (الاستراتيجية الهادفة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة والتركيز على الشرق الجغرافي) أدّى كلُّ ذلك إلى تشديد أزمة الانغلاق السياسي في أعلى مستوياته وبالتالي فقد توفرت الفرصة المثالية لتحقيق مساحات التفاوض والوصول إلى السلام (حتى و إنْ كان سلاماً مؤقتاً وتكتيكياً) بين قطبي القوة الإقليميتين في المنطقة. إنَّ الدليل على هذا المدَّعى هو تصريحات مسؤولي البيت الأبيض حول شؤون غرب آسيا والتي تضمنت الإيحاء بأنَّ السيناريو الأسوأ للسعوديين هو الحرب مع إيران.

من ناحية أخرى، في مثل هذه الظروف التي فشلت فيها الحلول الأخرى لتحقيق نتيجة مرضية، ووجد الطرفان نفسيهما في نفق مظلم لا نهاية له، فإنَّ الطريق إلى التفاوض هو البديل

الأفضل من بين الخيارات المتوفرة لإدارة الأزمات (مثل اللجوء إلى الحرب، الحظر، والحصار البحري والقيود المفروضة، وما إلى ذلك)، حتى يتمكن كل طرف من الانسحاب من مواقعه بطريقة تكاد تحفظ كرامته!

في الفترة الحالية تمايلت السياسة الخارجية لولي العهد الشاب السعودي إلى اتخاذ السلم والاعتماد على سياسة خفض التصعيد الإقليمي والسير على نهج متوازن بين الغرب والشرق وقد كان ذلك لأسباب منها:

أسباب داخلية: مثل الركود الاقتصادي الناجم عن جائحة Covid-19، وتنفيذ الأحكام الواردة في الوثائق الأولية والجهود المبذولة لزيادة مستوى التكامل الإقليمي والتنويع الاقتصادي، وبعض المعارضة الداخلية.

أسباب إقليمية: مثل الفشل في تحقيق الأهداف الإقليمية، وتقليل تكلفة تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، وتصرفات بعض الجهات الحكومية وغير الحكومية في المنطقة، بما في ذلك تبني استراتيجية أنصار الله العدوانية ضد أهداف المملكة العربية السعودية .. إلخ .

أسباب دولية: مثل مبادرة الردع لمنطقة المحيطين الهندي والهادي "الإندو-باسيفيك" من قبل واشنطن واتفاقيات إبراهيم وتطبيع العلاقات مع الفاعل العبري، والضغوط الحقوقية للرئيس الأمريكي جو بايدن بشأن قضية الحرب على اليمن وإخراج الحوثيين من قائمة الإرهاب، بالتوازي مع تعليق مبيعات الأسلحة للسعودية من قبل الولايات المتحدة وعودة واشنطن إلى الاتفاقية النووية وعدم ردِّ فعل أمريكا على تصرفات إيران وهجمات الحوثيين على البنية التحتية النفطية. من الواضح أنَّ الاتفاق الجديد سيكون له بالتأكيد تأثيرات مباشرة على النظام الإقليمي وخاصة بالنسبة لجمهورية إيران الإسلامية، إذ سيكون من بين أهم النتائج المحتملة لهذا الاتفاق ، الحد من التوتر في الظروف الاستراتيجية لإيران وزيادة الأمن القومي لإيران (بالنظر إلى وجود وتأثير الكيان الصهيوني في الحدود المحيطية وتحالف كواد 2 واستراتيجية المحيطين الهندي والهادئ والإضرار بتحسين سمعة الكيان الصهيوني في المنطقة كحليف شرعي والحد من فوبيا إيران والشيعة).

من ناحية أخرى وفي هذا الإطار يجب منح الوسطاء والجهات الفاعلة الثالثة (أصحاب

النشاط والعمل الهادف) مكانتها المطلوبة . فعلى الرغم من أنَّ الجولات الخمس الأولى من المشاورات بدأت في بغداد وسلطنة عُمان، إلا أنَّ النتيجة تحققت في بكين، الأمر الذي يؤكد حقيقة أنَّ امتلاك القدرات المادية والمعنوية في النظام الدولي تعطي مكانة ومصداقية كبيرة للدول ودورها في المنطقة والعالم. إنَّ جمهورية الصين الشعبية، التي وسّعت إطار نفوذها في غرب آسيا كقطب جديد من خلال توسيع الطرق، وتطوير الشؤون الصحية، وإنشاء قواعد عسكرية، ودبلوماسية استطاعت أن تلعب دوراً أكثرَ نشاطاً في المعادلات السياسية والأمنية في غرب آسيا، وقد أصبحت مشاركاً فاعلاً في المنطقة من أجل التخلص من الانغلاق في المحيط الهادئ والحصول على التنازلات اللازمة من الشركاء الإقليميين والمنافسين من خارج المنطقة في الوقت المناسب.

وأخيراً فإنَّ المسلَّم به هو إدراك أنَّ استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الفاعليْن اللذيْن يدَّعي كلٌّ منهما كونه قطبَ العالم الإسلامي يشير إلى ما يلي:

1. في العلاقات الدولية لا تبقى الأطراف أصدقاء وأعداء على الدوام، فالمملكة العربية السعودية عدوة الأمس تصبح صديقة اليوم وربما عدوة الغد.

2. من بين أساليب إدارة الأزمات، يعتبر التفاوض الطريقة الأكثر إنسانية والأكثر أخلاقية والأقل تكلفة لإدارة الأزمات.

3. إذا توصل أطراف المفاوضة إلى فهم أساسي لسبب الأزمة الرئيس وتمكنت من تفسيرها في إطار تحقيق المنافع المختلفة المبنية على أساس نتيجة مرضية للطرفين، سيزول العداء ويتلاشى ويتجلى التفاعل والتعاون في إطار الصداقة أو المنافسة أو التحالف الهادف.

4. وعلى هذا الأساس ليس المطلوب الحديث عن محو الأزمة بل طريقة إدارة الأزمة هي المراد .

5. وأخيراً ، إذا كان من الممكن التفاوض مع الرياض ، فيمكن التفاوض مع أعداء آخرين، بغض النظر عن موقفهم الدولي، وفقاً لمتطلبات التفاوض ومراعاة الشؤون الأمنية والمصالح الوطنية.

هوية البحث

اسم الباحث: علي أسدي - طالب دكتوراه في العلاقات الدولية بجامعة العلامة الطباطبائي.

عنوان البحث: الاتفاق بين جمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية بناء على نظرية النضج.

تأريخ النشر: أيار - مايو 2023

رابط البحث: https://www.cmess.ir/Page/View/2023-04-05/6227

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحّية، تأسس سنة 2015م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org